الركود الاقتصادي العالمي

بين الهجوم البرجوازي وردود فعل البروليتاريا

بقلم عبد السلام أديب

من يتتبع اخبار الاقتصاد الدولي يوميا، سيلاحظ اجماع المراقبين على ان العالم مشرف على ازمة اقتصادية ومالية اعنف من أزمة 2008التي دامت الى غاية 2014. فما هي أبرز مؤشرات هذا الركود القادم؟ وما هي دلالاته دوليا ومحليا؟ ومعلوم أنه بالموازاة مع كل انفجار للأزمات الاقتصادية الدورية لنمط الإنتاج الرأسمالي، تشحذ الطبقة الرأسمالية سكاكينها، لكي تنقل كامل آثار الأزمة على كاهل الطبقة العاملة، فتتفاقم نتيجة لذلك البطالة والبؤس وضعف الأجور وتفكيك الخدمات العمومية، فما هي أبرز المحطات المقبلة لهذا الهجوم البرجوازي على الطبقة العاملة؟ وما مدى قدرة البروليتاريا على تحمل وحشية هذا الهجوم؟ ثم أخيرا هناك علاقة ديالكتيكية بين الأزمة التي تلوح في الأفق وواقع الهجوم البرجوازي الملموس على شروط عيش البروليتاريا فكيف تحدث سيرورة الوعي الطبقي وسط هذه الأخيرة وتنتقل بالتالي من طبقة بحد ذاتها الى طبقة من أجل ذاتها؟

مؤشرات الركود العالمي وانعكاساته محليا

مؤشرات عامة حول الركود العالمي

منذ سنة 2014 بدأت سنة بعد أخرى تظهر معالم تدهور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وفيما يلي نسب النمو المسجلة في البلدان الرأسمالية المتقدمة حسب تقرير صندوق النقد الدولي:

النمو الاقتصادي في العالم (%)

2018	2017	2016	2015	2014	
3,6	**3,8**	**3,4**	**3,4**	**3,6**	**العالم**
2,2	**2,4**	**1,7**	**2,3**	**2,1**	**الاقتصادات المتقدمة**
2,9	2,2	1,6	2,9	2,5	الولايات المتحدة
1,8	2,4	2,0	2,1	1,4	منطقة الأورو
1,5	2,5	2,2	1,5	2,2	ألمانيا
1,5	2,2	1,2	1,1	1,0	فرنسا
0,9	1,6	1,1	0,9	0,1	إيطاليا
2,5	3,0	3,2	3,6	1,4	إسبانيا
1,4	1,8	1,8	2,3	2,9	المملكة المتحدة
0,8	1,9	0,6	1,2	0,4	اليابان
4,5	**4,8**	**4,6**	**4,3**	**4,7**	**الاقتصادات الصاعدة والنامية**
6,4	**6,6**	**6,7**	**6,8**	**6,8**	**البلدان الصاعدة والنامية الأسيوية**
6,6	6,8	6,7	6,9	7,3	الصين
7,1	7,2	8,2	8,0	7,4	الهند
1,0	**1,2**	**-0,6**	**0,3**	**1,3**	**أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي**
1,1	1,1	-3,3	-3,5	0,5	البرازيل
2,0	2,1	2,9	3,3	2,8	المكسيك
2,8	**2,4**	**0,8**	**-1,9**	**1,0**	**رابطة الدول المستقلة**
2,3	1,6	0,3	-2,5	0,7	روسيا
3,6	**6,0**	**3,3**	**4,8**	**3,9**	**بلدان أوروبا الصاعدة والنامية**
2,6	7,4	3,2	6,1	5,2	تركيا
3,0	**2,9**	**1,4**	**3,2**	**5,1**	**إفريقيا جنوب الصحراء**
0,8	1,4	0,4	1,2	1,8	جنوب إفريقيا
1,4	**1,8**	**5,3**	**2,4**	**2,7**	**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

المصدر: صندوق النقد الدولي.

وتبدو حالة تباطؤ الاقتصاديات الرأسمالية واضحة، فقد انتقلت نسبة النمو العالمي من 3,8 % سنة 2017 الى 3,3 % سنة 2019. وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي استمرار هذا التدهور وازدياده سوءا سنة 2020. وقد أشارت هذه التقارير الى تعمق أزمات نمو مجموعات رأسمالية دولية مختلفة مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية ومنطقة الأورو.

ففي سنة 2019، حدث تراجع بنسبة 70 في المائة من الاقتصاد العالمي خاصة في بلدان متقدمة مثل ألمانيا وبريطانيا. كما تعاني بعض البلدان الرأسمالية الصاعدة منذ 2014 من ركود فعلي متدرج خاصة في البرازيل والأرجنتين وتركيا. كما عرف نمو الاقتصاد الصيني تراجعا منذ عام 2017 بلغ 6,2 % سنة 2019، وهي نسبة لم تشهد الصين مثيلا لها منذ ثلاثين سنة الماضية.

في منطقة الأورو، تبدو ألمانيا الأكثر تأثرا مع بداية الركود الحالي، الشيء الذي يؤكد أنها أصبحت الشخص المريض الجديد في أوروبا، ويشير العديد من المتخصصين الى استمرار هذا المنحى، سنة 2020. وهناك بوادر حدوث هزة مالية كبيرة أكثر خطورة من عام 2008، بسبب المستوى القياسي للديون المتراكمة منذ ذلك الحين، وضعف مناعة الدول حيال ذلك.

مؤشرات عامة حول الركود المحلي

حسب تقرير بنك المغرب تراجعت نسبة النمو الاقتصادي من 4,2 % سنة 2017 الى 3 % سنة 2018، كما تراجعت نسبة القيمة المضافة الفلاحية الى 4 % سنة 2018 بدلا من 15,2 % سنة 2017. كما تراجعت نسبة نمو القطاعات غير الفلاحية الى 2,6 % سنة 2018. وقد عرفت نسبة التضخم ارتفاعا ملحوظا سنة 2018 بنسبة 1,9 %، وهو ما يؤشر على انطلاق انعكاسات السياسات الطبقية الكارثية المعتمدة خلال ولاية حكومتي بنكيران وسعد الدين العثماني.

على مستوى المالية العمومية تفاقم عجز الميزانية الذي بلغ 3,7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي متجاوزا بفارق واسع هدف 3 % الذي حددته الميزانية العامة. ويمكن إضافة عجز المداخيل الضريبية على تغطية حوالي 40 في المائة من نفقات الميزانية، وهو ما يحتم اللجوء باستمرار الى الاستدانة الداخلية والخارجية وتفاقم حجم المديونية التي بلغت حوالي 82 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

سجل العجز التجاري المزمن سنة 2018 نسبة 18,6 في المائة، كما بلغ عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات نسبة 5,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي، كما انخفض صافي الاحتياطيات الدولية لبنك المغرب الى خمسة اشهر و3 أيام فقط.

تشير مختلف المؤشرات المتدهورة للاقتصاد الرأسمالي المغربي الى هشاشة هذا الاقتصاد وإمكانية استمرار هذه الهشاشة في الزمن، ومدى ضعفه في مواجهة أي ازمة اقتصادية ومالية دولية قد تداهمه، واحتمال لجوء الحكومات المتعاقبة الى المزيد من اتخاذ إجراءات وتدابير لا شعبية قد تعصف بما تبقى من مكتسبات اجتماعية ومرافق عمومية.

ويبدو أن هذا الركود الجديد للاقتصاد الرأسمالي العالمي سيدفع البرجوازية المهيمنة محليا ودوليا والتي تتكون في غالبيتها من اليمين المتطرف الى خوض هجمات جديدة على ظروف عيش وعمل الطبقة العاملة محليا ودوليا وتدمير مكتسباتها التاريخية من أجل نقل فوائض قيمة هائلة الى خزائنها. وحتى وان لم تلجأ برجوازية مختلف البلدان في هذا الهجوم إلى نفس القوة والشدة، الا انها جميعها تتكيف بنفس الأسلوب مع ظروف المنافسة وواقع السوق المشبعة بالإنتاج الزائد. كما تضطر برجوازيات هذه الدول الى اجراء تقليصات حادة في ميزانياتها من أجل توفير الأموال بأي ثمن وهو ما ينعكس بقوة على الخدمات الاجتماعية.

نماذج من التدابير التي تهاجم بها البرجوازية الطبقة العاملة

على المستوى الدولي

تعرف وضعية الطبقة العاملة في البلدان الصاعدة تدهورا متواصلا خاصة خلال فترة الأزمات. وقد عرفت هذه الوضعية في ظل الظروف الراهنة المزيد من التدهور. ففي الهند قامت شركات صناعة السيارات ومصنعي قطاع الغيار ووكلائهم بتسريح حوالي 350.000 عامل منذ شهر أبريل 2019. وفي الأرجنتين اغرقت أزمة البيزو والتضخم البلاد في أزمة شبيهة بأزمة 2001 المأساوية والتي عمقت بؤس البروليتاريا. أما في البرازيل فقد اجهز ما يسمى بإصلاح منظومة الشغل والتقاعد على مستوى الأجور ورواتب التقاعد مما عمق بؤس البروليتاريا. أما في تركيا فمنذ اطلاق خطة التقشف في أبريل 2019، شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا صاروخيا قدر ب 32 في المائة، علما أن البروليتاريا هي الضحية الرئيسية لارتفاع الأسعار.

أما في منطقة الأورو أي في قلب الرأسمالية فإن الأزمة تضرب بشدة. ففي ألمانيا أعلن الدوتش بانك في يوليوز 2019 عن الغاء 18.000 وظيفة، ويدخل ذلك في إطار أكبر خطة لإعادة الهيكلة في تاريخه، مما يعني تسريح 20 في المائة من العاملين بالبنك. كما تعرف ألمانيا تراجعا هائلا في الطلب على وسائل التجهيز، وهو رأس رمح الاقتصاد الرأسمالي، بنسبة 22 %. وتنتشر التقليصات في مناصب الشغل في جميع القطاعات تقريبا، ففي قطاع التجارة بالجملة والتقسيط، سيؤدي اندماج كل من شركتي Karstadt و Kaufhof الى الغاء 2600 منصب شغل، مما سيؤثر على 4000 الى 5000 وظيفة. كما سيتم تسريح 5600 عامل غير متفرغ في شركة T-Systems المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والتابعة لشركة Deutsche Telekom، وسيعرف قطاع التأمين "آليانز" تسريح 700 عامل، كما ستعرف التكتلات الصناعية Thyssenkrupp تسريح 6.000 عامل في جميع انحاء العالم 4000 منهم في ألمانيا. كما سرحت شركة سيمنس 2700 عامل في جميع فروعها عبر انحاء العالم منهم 1400 في المانيا، كما ستسرح شركة باير 12.000 عامل بحلول 2021. وفي قطاع السيارات لوحظ عودة العمل الجزئي الذي اختفى في هذا القطاع منذ خمسة سنوات، وأصبح يؤثر على 150.000 عامل.

وفي بريطانيا ومع الفوضى الناجمة عن البريكسيت، ازداد الوضع سوءا، حيث يخطط بنك ال HSBC العملاق البريطاني لخطة الغاء 4000 منصب شغل، مع العلم انه تم الإعلان بالفعل عن مغادرة 30.000 عامل.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية أدت الحرب التجارية وارتفاع الرسوم الجمركية الى قيام عدد من الشركات الصناعية في يوليوز 2019 بالإعلان عن تسريح 1.053 عاملا في شهر واحد ليصل مجموع عدد التسريحات سنة 2019 الى 1430 عامل علما انه سبق تسريح 798 عامل سنة 2018.

على الرغم من هذه الأمثلة عن التسريحات الجماعية للطبقة العاملة والتي يمكن تقديم المزيد عنها في كافة البلدان، الا ان احصائيات البطالة تقدم في كافة البلدان وبشكل غريب أرقاما ثابتة، وهو ما يفضح كذب البرجوازية وفبركتها لأساليب تقييم إحصائية جديدة تخفي الأوضاع الحقيقية لمعاناة لبروليتاريا. وهذا بالإضافة الى العدد المتزايد باستمرار للعاطلين عن العمل، والتي يخفف منها انتشار عدد من اشكال الشغل الهشة.

ففي بريطانيا تم تعميم المرونة الفائقة في سوق الشغل، وانتشار عقود العمل الهشة التي لا تقدم أي ضمان من حيث وقت العمل وتسمى "بعقود ساعات الصفر". وفي المانيا سمحت إصلاحات قطاع الشغل Harz بتطوير وتوسيع عددا من "مناصب الشغل الصغيرة" بمبلغ 450 أورو شهريا. وفي العديد من البلدان الأخرى، مثل السويد، نمت بقوة العقود الثابتة منخفضة الأجر وذات الأجر المستقر. وفي هولندا تنمو عقود ساعات الصفر ومناصب الشغل الصغيرة بشكل سريع.

في كل مكان إذن، تأتي هذه التدابير التي تم الشروع في اعتماد بعضها منذ عقد التسعينات، لكنها تزايدت بحدة منذ أزمة 2008، وتقدم ثمارها للبرجوازية على شكل أرباح ضخمة نتيجة الأزمة، وبدعوى محاربة انخفاض الأرباح، بينما هي في الواقع عملية نهب مباشر من صلب شروط عيش البروليتاريا.

وتؤكد الإضرابات العمالية في كافة القطاعات تقريبا، منذ بداية هذه السنة، من بينها احتجاجات الصدريات الصفراء في فرنسا، والتي اثرت على بعض القطاعات مثل شركة أمازون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر يوليوز 2019 أو في شركات الطيران المختلفة في عدة بلدان، كما هو الشأن في اسبانيا وإيطاليا، على عمق الهجوم البرجوازي على شروط عيش الطبقة العاملة وعلى إغراق أسواق الشغل بالعقود محدودة الأجر.

ومقارنة بالسنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حينما ساد ما يسمى بدولة الرفاه، حينما وجهت البرجوازية عناية فائقة لرعاية الطبقة العاملة اجتماعيا، من اجل تجنيدها في مسلسل إعادة الاعمار، فإن واقع اليوم المتسم بتضخم في الأيدي العاملة العاطلة تدهورت قيمة تكلفتها، وأصبحت التنافسية تتناقض مع شروط دولة الرفاه والتغطية الاجتماعية وانتشار المرافق العمومية والتعليمية والصحية بالمجان. فأصبحت البرجوازية تلتجأ الى مختلف المبررات لتدمير هذه المكتسبات التاريخية.

ومن التدابير التي لجأت اليها البرجوازية في كل مكان لنهب فائض القيمة الذي تنتجه الطبقة العاملة وتذخره من اجل تقاعدها، سعي البرجوازية الحثيث لتمديد الحياة العملية للقوى العاملة وتوجيه ضربات موجعة لمنظومات التقاعد، حيث ترفع سن الإحالة على التقاعد بشكل منهجي، وتدفع في نفس الوقت نحو تآكل رواتب التقاعد. ففي ألمانيا، من المقرر أن يرتفع سن التقاعد من 65,5 عامًا إلى 69 عامًا في سنة 2027،

وفي الدنمارك، سيرتفع سن التقاعد من 65,5 عامًا الى 67 عامًا هذه السنة و68 عامًا سنة 2030. وفي بلدان الشمال الأوروبي، كما هو الحال في السويد والنرويج، فإن ما يسمى بالنظام "المرن" سيشجع على "المغادرة المتأخرة، وهذا هو الحال الذي ستقبل عليه فرنسا أيضا من خلال مشروع ماكرون حول التقاعد. وفي بريطانيا يشجع القانون على العمل حتى سن 70 عامًا. ومن الناحية العملية، تدفع معاشات التقاعد المنخفضة العمال الأكبر سنا إلى العمل أكثر فأكثر. أما في الولايات المتحدة، فيتم تشغيل كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 80.

على المستوى المحلي:

منذ التدابير المعتمدة حكوميا عقب ازمة 2008 والتي أدت في ظرف سنة تقريبا الى تسريح 50 ألف عاملة في قطاع النسيج بالإضافة الى التسريحات الجماعية في قطاعات أخرى كصناعة الجلد والصناعات التقليدية وصناعة السيارات وفي قطاع السياحة خاصة الفنادق وفي قطاعي البناء والاشغال العمومية، لم تتوانى الحكومات المتعاقبة خاصة حكومتي العدالة والتنمية الاسلاموية في اعتماد التدابير البرجوازية الأكثر تطرفا، منها تجميد تشغيل الخريجين الجدد حتى أولئك الذين كانوا يتوفرون على محضر بتشغيلهم وعددهم 4 آلاف حامل دبلوم جامعي.

لقد جاءت حكومة البيجيدي بمخطط اعتماد تدابير برجوازية لا شعبية مملاة من طرف المؤسسات الامبريالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عجزت عنها كافة الحكومات السابقة، مثل تدمير صندوق المقاصة واعتماد نظام المقايسة في قطاع المحروقات الذي يعني في الواقع تطبيق حقيقة الأسعار الدولية مع الزيادة في مختلف الضرائب على المنتجات والخدمات وتقليص الضرائب على رأس المال واعفاء ناهبي المال العام من المساءلة عبر مقولة دينية شهيرة مفبركة لرئيس الحكومة عبد الاله بنكيران "عفا الله عما سلف" علما ان المبالغ المنهوبة والتي اكدها القضاء تصل الى آلاف المليارات من الدراهم.

وعلى منوال البرجوازية في مختلف الدول قامت حكومة بنكيران برفع سن التقاعد الى 63 سنة مع الزيادة في الاقتطاع من اجل التقاعد وتخفيض رواتب التقاعد ومعاقبة طالبي الإحالة المبكرة على التقاعد بتخويلهم رواتب تقاعد متدنية. لقد اثبتت حكومة الإسلام السياسي، العدالة والتنمية في المغرب، اتجاهها اليميني المتطرف وان لا علاقة لها بالتدين كما توحي بذلك للناخبين الذين منحوهم أصواتهم، نظرا لانفضاح افعالها وغرقها في الفساد والفضائح الجنسية التي تدعي أنها جاءت لمحاربتها.

ومنذ تسع سنوات الى الآن، توالت افلاسات العديد من الشركات التي أقفلت أبوابها مسرحة عمالها بالعشرات، كما تقلصت الاعتمادات المخصصة لقطاعي التعليم والصحة بحيث أصبح المغرب في مؤخرة الترتيب العالمي من حيث جودة التعليم والصحة. وليس خافيا ان ضرب التعليم والصحة العموميتين هو ضرب مباشر للطبقة العاملة المغربية ولأبنائها ولشروط عيشها.

والغريب في الامر هو التواطؤ المكشوف لبيروقراطيات الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية سواء داخل الأغلبية الحكومية او خارجها، مع المخططات الهجومية البرجوازية على شروط عيش البروليتاريا المغربية، فوظيفة هذه البيروقراطية أصبح يقتصر على تمرير حبة الاسبرين للطبقة العاملة لكي تبتلع الطعم وتقبل بمختلف تلك المخططات الهجومية، خاصة خلال الحملات الانتخابية. وقد أصبحت الطبقة العاملة المغربية على وعي تام بأن الوعود الانتخابية تبقى مجرد وعود وهمية وأن الغرض من الانتخابات هو تسلم سلطة الدولة لتطبيق اجندة الطبقة البرجوازية الحاكمة ومن ورائها الرأسمال المالي الدولي الذي يقتسم معها كعكعة استغلال الطبقة العاملة المغربية.

بالطبع، في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الجديدة، هناك شيء واحد مؤكد، هي أن البروليتاريا في جميع أنحاء العالم سيتدهور وضعها بسرعة وأن المستقبل يمكن أن يكون أكثر ضراوة، ان لم تنظم هذه الطبقة نفسها وتشحد اذاتها السياسية لمواجهة الحرب الطبقية المسلطة عليها بقوة وعرقلة مخططات تدميرها.

الحاجة الى صراع طبقي حاسم

في مواجهة هذا الهجوم البرجوازي العنيف ضد شروط عيش الطبقة العاملة التي تجد نفسها محاصرة بمختلف الأسلحة "الديموقراطية البرجوازية" بدأ بالانتخابات والأحزاب اليمينية واليسارية والإسلامية المتواطئة ثم المركزيات النقابية التي أصبحت بيروقراطياتها بمثابة شرطة إضافية لمراقبة تحركات الطبقة العاملة وافشال تلك التحركات، تطرح التساؤلات حول اشكال مقاومة البروليتارية في ظل هذا الوضع المأزوم.

تتفاوت طبيعة البروليتاريا ومقاومتها بحسب طبيعة البلدان التي تنتمي اليها وهل هي بلدان مفتوحة وشهدت تاريخا حافلا بالصراعات الطبقية مما جعل الطبقة العاملة تتوفر على تجارب تاريخية تساهم في نضج الوعي الطبقي لديها وفي قدرتها على بلورة أداتها السياسية الطبقية لشن الصراع الطبقي؟ أم هي بلدان مغلقة مغتربة سياسيا ودينيا مما يجعلها متخلفة سياسيا عن اكتساب سريع للوعي الطبقي الضروري لشن الصراع من أجل التحرر ومقاومة الهجوم البرجوازي خلال الأزمات؟

إن ما يحدث حاليا في فرنسا من احتجاجات حركة السترات الصفراء حتى وان كانت حركة ما بين الطبقات وتساهم في اغتراب برجوازي صغير لنمط تفكير الطبقة العاملة الفرنسية، الا انها تبين بالملموس قوة الهجوم البرجوازي الفرنسي على شروط وظروف عيش الطبقة العاملة في فرنسا. ورغم المطالب البسيطة لحركة السترات الصفراء، الا انها ووجهت بعنف وحشي من قبل قوات القمع البرجوازية والتي سجلت وسطها وفيات وعاهات مستديمة. لكن هذا الصدام قد يدفع سيرورة الوعي الطبقي الى الأمام خاصة وسط الطبقة العاملة لكي تتحول من طبقة لذاتها الى طبقة من أجل ذاتها.

إن هذا التعبير الذي اقتبسه كارل ماركس عن هيغل الذي سبق له أن تحدث عن الكائن لذاته والكائن من أجل ذاته، يعني ان الانسان عند ولادته يكون كائنا لذاته، مسير من قبل الواقع الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية التي يرتبط بها بدون ان يكون لديه خيار في تحديد ذاك الواقع وتلك العلاقات. لكن الانسان في مرحلة متقدمة من عمره قد يكتسب وعيا اعلى بذاته تجعله أكثر قدرة على تحديد اختياراته للواقع الذي يعيشه وللعلاقات التي يرتبط بها فتكون بذلك ولادته الثانية التي يصبح فيها كائنا من أجل ذاته.

الطبقة العاملة عند كارل ماركس تكون في البداية طبقة لذاتها دون ان تستوعب حقيقتها، وخلال مسارها في ظل الواقع والعلاقات المفروضة عليها من قبل الطبقة البرجوازية المهيمنة التي تستغلها، يحصل داخلها وعي بحقيقة كيانها والواقع والعلاقات المفروضة عليها، فيصحوا الوعي لديها لكي تتحول الى طبقة من أجل ذاتها وتسعى تدريجيا الى تنظيم نفسها وبلورة أداتها السياسية التي تشن من خلالها الصراع الطبقي للدفاع عن مصالحها الطبقية. لقد قال ماركس للعمال:

"سيكون عليكم أن تجتازوا خمسة عشر عاماً، أو عشرين، أو خمسين عاماً من الحروب الأهلية والحروب بين الشعوب، لا لكي تغيروا فقط العلاقات القائمة، بل لكي تغيروا أنفسكم أنتم، ولكي تصبحوا أهلاً للسلطة السياسية". (كارل ماركس: كشف الستار عن محاكمة الشيوعيين في كولونيا).

إن وضع الطبقة العاملة في ظل الظرفية الحالية حيث تتكاثر الخطوط السياسية المعادية لها سواء اليمينية او المدعية للاشتراكية والاسلاموية، تتعرض للكثير من الاغتراب تحت ضرباتهم ومحاولة الوصاية عليها لاستخدامها في مشاريعهم البرجوازية الصغرى. الأداة السياسية للطبقة العاملة تتشكل من داخلها ومن خلال طليعتها الشيوعية، ولن تكون أبدا أداة مفروضة من خارجها، فتحرر الطبقة العاملة يكون من فعلها هي نفسها، وسيرورة وعيها الطبقي يتم من خلال احتكاكها الميداني في خضم الصراع الطبقي المفروض عليها من طرف البرجوازية، فمن بين جميع الطبقات النقيضة للبرجوازية، تبقى البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة الثورية حقا.